

الرسالة الإخبارية

أيلول 2006

النقاط الهامة

رسالة رئيسة المجلس: السيدة مها ابو شوشة

لقد كانت الشهور القليلة الماضية حافلة لمجلس الشاحنين الفلسطيني الذي أصبح الآن مسجلاً بشكل قانوني في السلطة الفلسطينية كهيئة غير حكومية. وقد نمت قاعدة الأعضاء من 17 عضواً مؤسساً بتاريخ كانون الثاني 2006 إلى 145 عضواً والذين يمثلون قطاعات ومناطق مختلفة، وهم عملياً مترابطون من خلال الصفحة الالكترونية للمجلس: www.psc.ps

وقد نجح المجلس بإيجاد حلول لبعض من المشاكل التي تقدم بها الأعضاء، وكانت ذات منفعة للشاحنين عامة حيث تمكن المجلس في تقليل بعض من التكاليف وتحسين البنية اللوجستية. كما أنشأ المجلس شراكات إستراتيجية مع عدة أطراف؛ حيث سيقع اتفاقيات تمنح الأعضاء رسوم وشروط شحن مميزة. من جهة أخرى، سيكون هنالك نشاطات تدريبية مفصلة من أجل تقوية القدرة المؤسساتية لدى الأعضاء.

ومن الجدير ذكره، بأن هذه الانجازات تحققت بدعم من أعضاء المجلس، حيث عبرت آرائهم عن الاحتياجات الحقيقية للشاحنين الفلسطينيين، مما وجه المجلس لرؤية واضحة تعمل على تلبية هذه الاحتياجات.

رسالة الإتحاد الأوروبي: السكرتير الأول، مكتب المفوضية الأوروبية، (الضفة الغربية وقطاع غزة): السيد مارك غالاجر

تدعم المفوضية الأوروبية مجلس الشاحنين والقطاع الخاص الفلسطيني وذلك من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"؛ حيث تستطيع المفوضية أن تنشئ مثل هذه الهيئات في مختلف أنحاء العالم من خلال الخبرة المميزة للأونكتاد.

سيكون إنشاء هيئة لمساعدة المستوردين والمصدرين الفلسطينيين بمثابة خطوة تحرك الاقتصاد الفلسطيني إلى الأمام ونحو الازدهار، وستتمكن عندها الشركات الفلسطينية بالحصول على النصيحة الجيدة حول شحن بضائعهم للأسواق العالمية.

ولكن للأسف، فإن الاقتصاد الفلسطيني مقيد بشكل كبير بسبب معوقات الحركة في الأراضي الفلسطينية، كما يشير البنك الدولي بشكل متكرر. وبناء على ذلك، سيواصل المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي جهودهم للتخفيف من الإغلاق ولتطوير آلية العمل على الحدود والمعابر وخصوصاً في قطاع غزة.

- سجل مجلس الشاحنين الفلسطيني بشكل قانوني في السلطة الفلسطينية كهيئة غير حكومية.
- تم عقد عدة ورشات عمل للتواصل وبناء القدرات.
- كون المجلس شراكات إستراتيجية مع هيئات مختلفة.

في هذا العدد

- 1 رسالة رئيسة المجلس
- 1 رسالة الإتحاد الأوروبي
- 3 الإنجازات
- 4 شبكة علاقات المجلس
- 4 بناء القدرات
- 5 القضايا الرئيسية التي أثارها الأعضاء
- 5 النشاطات القادمة
- 6 الجهود المبذولة لتسهيل التجارة الفلسطينية
- 7 هيئة مجلس الشاحنين الفلسطيني



ويهدف مجلس الشاحنين الفلسطيني إلى مساعدة الشركات المصدرة والمستوردة وتقديم النصيحة التي تساعد في شحن بضائعهم للأسواق الهامة، حيث سيكون مصدرا أساسيا للمعلومات لكل من القطاع الفلسطيني الخاص والسلطة الفلسطينية. كما سيساعد متخذي القرارات على المستوى المحلي والعالمي بالتفاوض للتغلب على المصاعب الاقتصادية ومشاكل الشحن. وسيعمل المجلس أيضا على رفع الوعي لدى الشاحنين الفلسطينيين حول جهود الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في تسهيل عملية التجارة. كما ستدعم الخبرة التقنية للمجلس مفاوضات السلطة الفلسطينية مع الأطراف الأخرى حول الشحن، التجارة وأمور أخرى. بالإضافة إلى ذلك، سيحسن المشروع العلاقات بين شركات ووكلاء الشحن الفلسطينية والإسرائيلية؛ وهيئات أخرى مثل مجلس الشاحنين الإسرائيلي وإدارة شركات الموانئ.

إن المشروع ليس مجرد حديث عابر. فقد استطاعت الأونكتاد مواصلة المشروع في وقت صعب جدا وذلك في خلال الشهور الستة الأولى؛ حيث استقطب المجلس 92* عضوا مؤسسا من مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية. وأصبح لديه علاقات عمل مع هيئات محلية، إقليمية ودولية ذات علاقة؛ كما بدأ بإمداد أعضائه بمعلومات حول التجارة؛ وأطلق الرسالة الإخبارية والصفحة الإلكترونية؛ واستطاع أيضا إنشاء مكتب له في غزة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المجلس يعمل على إيجاد حلول لمشاكل الشحن التي يقدمها الأعضاء بشكل فعال، مثل تأمين عدد أيام تخزين مجانية إضافية للبضائع الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية (أشدود وحيفا)، بهدف التخفيف من تكاليف التخزين الإضافية والتي سببها التأخير في عملية التخليص. كما يقوم المجلس بالتفاوض لتقليل التكاليف المتعلقة باستئجار مناطق للتخزين عند معبر المنطار (كارني) - (المعبر التجاري الأساسي بين إسرائيل وقطاع غزة)، والاتصال مع وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية بخصوص الحصص السنوية للإيرادات الفلسطينية من مسحوق الحليب.

قد يظن المرء بأن ما سبق عبارة عن خطوات صغيرة؛ غير أنه لا يجب التقليل من شأن هذه الأمور بالنسبة للتجارة الفلسطينية والتي تواجه قيودا حادة في إدخال البضائع إلى السوق وتدهورا دراماتيكيا في الاقتصاد. يأمل كل من الأونكتاد والاتحاد الأوروبي، بالرغم من عدم الاستقرار السياسي، الإغلاق الإسرائيلي، والأزمة الاقتصادية العميقة، بأن يرى التجار الفلسطينيين المجلس كمبادرة جديدة فعالة لتعزيز الحلول اللوجستية، وأن يميزوا في هذا النطاق الجهود السابقة التي كان لديها تأثير ضئيل. بالإضافة إلى ذلك، نأمل بأن تساعد التجربة السابقة للتجار الذين استفادوا من خبرات مجلس الشاحنين الفلسطيني، الفئة التي فضلت بالسابق أن تعمل بشكل منفرد (خاصة بعض التجار في غزة والتي تواجه وضعاً اقتصادياً مدمراً) وأن ترى وجه الاستفادة من العمل الجماعي.

* عدد الأعضاء يرجع إلى تقرير شهر تموز.



الرؤية:

أن يصبح مجلسا قابلا للتطبيق، لخدمة الأعضاء والعمل لتحسين البنى التحتية اللازمة لمعالجة الشؤون اللوجستية، وبالتالي أن يكون هناك صوت مترابط ومتناسق للشاحنين الفلسطينيين.

أعضاء الهيئة التأسيسية

- مها أبو شوشة - رئيسة المجلس.
- خالد الوادية- نائب
- نصار نصار
- اياد المسروجي
- عمر الحاج عبد
- خليل خراز
- سامح المصري
- سامر السبع
- هاني قرط
- احمد ابو النجا
- محسن سنقرط
- فيصل الشوا
- دينا المصري
- محمد ابو رمضان
- طارق سقف الحيط
- ماجد الحرابوي
- باسم خوري

الإنجازات

تكمن إنجازات مجلس الشاحنين الفلسطيني حتى الآن فيما يلي:

- تم استقطاب عدد جديد من الأعضاء ليصل إلى 145 شركة.
- بناءً على تكليف من وزارة الاقتصاد الوطني، قام مجلس الشاحنين الفلسطيني بالاتصال مع الجهات المعنية في وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية للحصول على الحصة المخصصة سنوياً من الحليب للجانب الفلسطيني (1000 طن). وقد وافق الجانب الإسرائيلي على منح تلك الكمية شريطة أن توزع حسب النسب المقررة في العام الماضي.
- ساعد المجلس في تخفيض تكاليف التخزين في منطقة المعابر الرئيسية بين غزة وإسرائيل، حيث أدى الإغلاق المستمر لمعبر كارني التجاري إلى تضخم التكاليف بالنسبة للتجار الفلسطينيين، والذين يجبرون على استئجار مساحات تخزين بأسعار عالية. وهذا ما نجده في حالة شركة بعلوشة للأزياء التي استأجرت مساحة في مستودع بميناء أشد ود (مخزن 207) لتخزين حاوية 40 قدم، بسعر عال يمثل 15% من القيمة السوقية للبضائع المخزنة. وعلاوة على تلك التكاليف، فهناك تكاليف أخرى تشمل تكلفة إنزال حمولة الشحن وتخزين الحاويات، الطلبات والرافعات. لذا طلبت الشركة مساعدة المجلس بتخفيض تكلفة التخزين بعد محاولات فاشلة قام بها وكيل الشحن. وقد نجح المجلس بعد عدة مفاوضات مع الجهات المعنية في الحصول على خصم يصل إلى 38%. (زوروا موقعنا على الانترنت لقراءة التقارير الكاملة).
- يتم تحديث الصفحة الإلكترونية (www.psc.ps) حول نشاطات المجلس. كما أنها تحتوي على المستجدات اليومية لحركة البضائع على معبر المنطار (كارني)؛ بالإضافة إلى قائمة مواعيد البواخر.
- يتم إمداد أعضاء مجلس الشاحنين الفلسطينيين بالمعلومات المتعلقة حول القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.
- يغطي الإعلام بشكل مكثف نشاطات وإنجازات المجلس، وذلك من قبل الجرائد الرسمية؛ بالإضافة إلى مقالات تنشر في المجالات.
- عقدت اجتماعات مع عدة أطراف للحصول على رسوم شحن منافسة وتوفير ظروف نقل مناسبة.
- عقدت ورشتي عمل في كل من الغرفة التجارية بالخليل وطولكرم حول نشاطات ودور المجلس.
- أنشأت قاعدة بيانات للأعضاء، وتم ربطها بالصفحة الإلكترونية.



شبكة علاقات المجلس

أصبح مجلس الشاحنين الفلسطيني عضواً في المجلس التنسيقي الفلسطيني للقطاع الخاص كما أنه يعتبر نقطة وصل للتنسيق الإقليمي في مجال الشحن. وقد تم دعوة المجلس لتمثيل المصدرين والمستوردين الفلسطينيين في ورشات عمل لتسهيل التجارة؛ وتم إنشاء علاقات مع مجلس الشاحنين الياباني؛ بالإضافة إلى أنه تم مقابلة مسؤولين رسميين من وزارة التجارة الإسرائيلية لمعالجة حالات تخص معبر بيتونيا التجاري وعملية نقل البضائع الفلسطينية من خلال المعابر الإسرائيلية.

استطاع المجلس تكوين شراكات إستراتيجية مع الهيئات التالية:

1. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني
2. مديرية الجمارك "مشروع الايسكودا"
3. غرف التجارة والصناعة الفلسطينية
4. PITA
5. ميناء حيفا واشدود
6. إدارة شركة زيم في حيفا
7. مركز بيرس للسلام
8. مجلس الشاحنين الإسرائيلي
9. مجلس الشاحنين الأوروبي

كما أن تفعيل علاقات المجلس من أجل توسيع دائرة الحلفاء الاستراتيجيين كانت في صميم مناقشات المجلس مع جمعية رجال الأعمال في غزة؛ اتحاد الغرف التجارية، الصناعية، الزراعية الفلسطينية، السلطات الإسرائيلية في بيت ايل؛ شركة جلوبس للتغليف؛ الغرفة التجارية الإسرائيلية في تل أبيب، اتحاد وكلاء الشحن والمخلصين الإسرائيليين وشركة نيولوج.

بناء القدرات

قام مجلس الشاحنين الفلسطيني بالتعاون مع مركز بيرس للسلام ومؤسسة التصدير والتعاون الدولي، بعقد يومي ورشة عمل، وذلك بتاريخ 28 و 29 حزيران 2006 في تل أبيب، وقد شارك في الورشة 18 تاجرا فلسطينيا من أنحاء الضفة الغربية: الخليل، بيت لحم، نابلس ورام الله ولكن لسوء الحظ لم يتمكن التجار في غزة من المشاركة وذلك بسبب الإغلاق. كما طرحت في الورشة مواضيع عدة مثل المصطلحات التجارية "INCOTERM 2000"، بالإضافة إلى إجراءات الاستيراد والتصدير، والإجراءات الجمركية. وقد تخلل الورشة زيارتان ميدانيتان إلى مواقع في ميناء أشدود وهما EMCO Marine Ltd. و Overseas.

شارك كل من رئيسة المجلس والمدير العام للمشروع بمؤتمرات وورشات تدريبية كبرى في إسرائيل؛ مثل المؤتمر السنوي لمجلس الشاحنين الإسرائيلي، مؤتمر بمناسبة مرور سنة لإصلاح الميناء، ومؤتمر أحيته شركة خطوط زيم للملاحة لمرور 66 سنة على تأسيسها. وقد ركزت الورشات على الأمور التالية:

- المشاكل قبل وبعد إصلاح الميناء .
- توسع شركة زيم والخطط المستقبلية.
- السبت كيوم عمل في الموانئ.
- قوانين الأمن والجمارك.



ورشة عمل في تل أبيب، 28 حزيران 2006



زيارة ميدانية إلى EMCO Marine
29 حزيران 2006



زيارة ميدانية إلى مخزن Overseas
29 حزيران 2006



ورشة عمل في الخليل، 27 آب 2006



ورشة عمل في طولكرم، 30 آب 2006

شارك المدير الإقليمي للمجلس في غزة بورشة عمل نظمتها الغرفة التجارية في غزة ومركز التجارة الفلسطيني – بالتزويد؛ حيث ركزت الورشة على:

- إجراءات التصدير.
- إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني.
- الاتفاقيات التجارية العالمية.

القضايا الرئيسية التي أثارها الأعضاء

يتبنى مجلس الشاحنين الفلسطيني منهج طلبات الانتساب التي تعيى من قبل الأعضاء وذلك لتطوير الخدمات ومن أجل الاستجابة لحاجاتهم، حيث تستخدم هذه الطلبات كأداة لمعرفة المشاكل التي تواجه الشاحنين في المعابر الإسرائيلية. وفيما يلي ملخص للمشاكل الرئيسية التي طرحت من قبل الأعضاء:

- الإضرابات الإسرائيلية على المعابر من قبل الجمارك، الوزارات، وعمال الموانئ مما يسبب تأخير في تخليص البضائع.
- التكاليف العالية التي تفرضها المواصفات الإسرائيلية.
- الفحص الأمني وهو تكلفة إضافية، ناهيك عن أنه يؤخر عملية تخليص الشحنات. وقد يجبر البعض على عدم الاستيراد مرة أخرى بسبب التكاليف العالية التي تنتج من هذه التأخيرات.
- ارتفاع تكلفة نقل البضائع بنحو 30% وذلك بسبب نقاط التفتيش والإغلاق.
- التكاليف غير العادلة التي يفرضها المخلص الإسرائيلي على المستورد الفلسطيني.
- المعاملة غير العادلة بالنسبة للوديعة التأمينية، ورسوم الجمارك، الخ...
- عدم سيطرة الجانب الفلسطيني على المعابر، وخصوصا التجارية منها.
- لا يسمح للشاحنين الفلسطينيين بالوصول للموانئ، الجمارك أو المناطق الجمركية.
- غموض إجراءات الاستيراد والتصدير في بعض الأحيان.

النشاطات القادمة

يعمل مجلس الشاحنين حاليا على إنجاز ما يلي:

1. ورشات عمل وجولات تدريبية لتحسين القدرة الفنية لهيئة المجلس، ولتعريف الأعضاء والشاحنين بالمجالات المختلفة حول تسهيل التجارة والدور الذي يقوم به المجلس.
2. عقد اتفاقية تعاون بين المجلس ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة للحصول على رسوم شحن منافسة وتوفير الظروف المناسبة للشاحنين الفلسطينيين.
3. إنشاء شبكة للمعلومات عن قوانين، نشاط، شروط وتكاليف الموانئ والمعابر.
4. إدخال قاعدة بيانات التعرف الجمركية والإجراءات الجمركية إلى شبكة بيانات ومعلومات المجلس.
5. بذل الجهود من أجل الوصول إلى كافة الشاحنين، وإنشاء قنوات عملية للتعبير عن اهتماماتهم على المستوى المحلي والدولي.

الجهود المبذولة لتسهيل التجارة الفلسطينية

لا يمكن تجاهل التأثير المدمر لسياسة الإغلاق الإسرائيلي والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني؛ وعليه يجب التنويه إلى الأمور التالية عند إمعان النظر في الجهود المبذولة لتسهيل التجارة:

- يعتبر السوق الفلسطيني سوق رئيسي للشركات الإسرائيلية؛
- زادت نسبة حجم العجز التجاري مع إسرائيل بالنسبة لإجمالي حجم العجز التجاري الفلسطيني، من 67% في عام 2002 إلى 72% في عام 2005.
- ضرب قطاع النسيج بشكل حاد؛
- هنالك بضائع عالقة في غزة تساوي ملايين الشواقل بسبب إغلاق معبر المنطار (كارني)؛
- فقدان آلاف العمال الفلسطينيين مصادر رزقهم بسبب الإغلاق الإسرائيلي.

وأدت السياسات الإسرائيلية السيئة إلى نقص في الموارد الغذائية، حيث ينطبق الأمر بالأخص على غزة، لأنها تحتاج إلى 450 مليون طن من القمح يوميا لتأمين الموارد الخاصة بالخبز. وقد تم استنزاف المخزون الاحتياطي والذي يصل من 30 إلى 60 يوما من القمح. هنالك أيضا نقص في البضائع الغذائية الأساسية الأخرى مثل منتجات الألبان والفواكه. كما يباع الأرز والسكر بأكثر من ضعفي سعرهما الطبيعي، ويصعب إيجادهما في المحلات التجارية.

ويعتبر معبر المنطار (كارني) المصدر الوحيد لاستيراد كميات كبيرة من القمح، كما أنه المحطة التجارية للبضائع المستوردة والمصدرة من وإلى إسرائيل. حتى اليوم، تم إغلاق معبر المنطار (كارني) بنسبة تصل إلى أكثر من 70% من السنة؛ وبالمقارنة مع سنة 2005، أغلق المعبر بنسبة 18%، و19% من سنة 2004.

وقد ازداد قلق شركات النسيج بسبب إغلاق معبر المنطار (كارني)؛ حيث أقرروا بأن حوالي ما قيمته 50 مليون شاقل من البضائع الموسمية محجوزة على المعبر؛ والتي قد تم التعاقد عليها مع عشرين مصنع للأنسجة في غزة. وبما أنهم لا يستطيعون الإيفاء بمتطلبات العقود في إسرائيل وفي الخارج، فإن مصير الشركات الفلسطينية بات سيئا.

وحسب مصدر إسرائيلي، تم فتح معبر كارم أبو سالم - وهو معبر تجاري في الطرف الشمالي من غزة - لتكون نقطة عبور بديلة للبضائع المستوردة والمصدرة. غير أن هذا المعبر لديه جزء ضئيل من قدرة معبر المنطار (كارني)، كما أنه ليس مجهزا على الإطلاق ليتعامل مع 450 مليون طن من القمح التي تحتاج إليها غزة.

وقد رفضت السلطة الفلسطينية حتى الآن العرض المقدم لاستخدام هذا المعبر، منوهة إلى الواقع السياسي. في غضون ذلك، سيتم تطبيق الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية حول عملية الشحن والمداخل.



هيئة مجلس الشاحنين الفلسطيني

مكتب رام الله

السيدة مها أبو شوشة، رئيسة المجلس



السيدة مها هي مديرة شركة أبو شوشة للمقاولات ولإنشاء الطرق منذ العام 1988. حيث طورت تجارة العائلة عن طريق إنشاء الوكالة الحصرية لسيارات "بيجو" في فلسطين. كما أنها رئيسة مجلس إدارة رواق (المؤسسة الفلسطينية للحفاظ على المعمار الشعبي)، وهي عضو في كل من مركز التجارة الفلسطيني "بالتريد"، جمعية رجال الأعمال الفلسطينية، مركز خليل السكاكيني الثقافي، مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة، ومعهد الموسيقى الوطني. وقد تم تنصيب السيدة مها كواحدة من أول 50 سيدة أعمال عربية ذات نفوذ في "الفوربز العربية"؛ وهي المرأة الفلسطينية الوحيدة التي أصبحت ضمن هذه القائمة حتى الآن.

السيد مجدي الحاج خليل، مدير عام المشروع



السيد مجدي لديه أكثر من 16 عاما من الخبرة في العلوم المصرفية وإدارة الأعمال. كذلك عمل مدير مالي ومستشار إداري في شركة "زاها حديد المحدودة" والتي موقعها في المملكة المتحدة، وهي من الشركات الرائدة في الهندسة المعمارية، حيث ناقش المشاريع التي أنشأت في ألمانيا، أمريكا، إيطاليا وأسبانيا. أما في السابق، فقد عمل أيضا مديرا عاما للشركة العالمية للانتمان والتي مقرها في المملكة المتحدة، حيث فاوض عالميا في الأمور التي تخص الوثائق البنكية والمشاريع المصرفية.

السيدة منال سعد زيادة – مسئولة العلاقات العامة



قبل انضمامها لمجلس الشاحنين الفلسطيني، عملت في شركة يونيبال للتجارة العامة كمديرة لفريق توريد المنتج. حيث أدارت عملية شراء جميع البضائع، الاتفاقيات مع الموردين ومهام لوجستية، مثل تخليص الشحنات من المعابر الإسرائيلية، بالإضافة إلى دورها في لجنة المواصفات والمقاييس لتطوير المواصفات. كما أنها طورت شبكة علاقات واسعة مع شركات عالمية مثل بروكتر أند جامبل، فيليب موريس وكرافت؛ بالإضافة إلى وزارت فلسطينية وإسرائيلية. وقد حصلت على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت.

السيد أيمن ترهي – مهندس شبكات



عمل السيد أيمن مهندس شبكات وقائد فريق في الشبكة الحكومية والأكاديمية في مركز الحاسوب الحكومي. بعد ذلك عمل في منصب مدير تكنولوجيا المعلومات في إحدى مشاريع ال USAID في القدس. تسنى له خلال هذه المدة استكمال شهادة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات وهندسة الاتصالات اللاسلكية في ألمانيا، كما عمل عدة أبحاث والتي تمخضت عنها نتائج جديدة. وعمل أيضا مساعد تدريس لطلاب الماجستير.

مكتب غزة:

السيد خالد الوادية – نائب رئيسة المجلس



إن السيد خالد عضو مؤسس ومساهم في شركة سعد الوادية وأبنائه للتجارة والاستثمار. كما أسس وأدار عدة مشاريع تجارية مبتدئة في قطاع التصنيع والتوزيع. ويعتبر مؤسساً لشركة هارفيست للتصدير وشركة هانوفر للعقار الاستثمارية؛ وهو مساهم في شركة التأمين الفلسطينية. بالإضافة إلى أنه عضو في مجلس أمناء كل من المؤسسات التالية:

1. رجال الأعمال الفلسطينيين، مسئول عن الملف الاقتصادي والتطوير
2. مركز التجارة الفلسطيني – بالترديد؛
3. إتحاد الصناعات الغذائية؛
4. المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص؛
5. مؤسسة بيتنا.

السيد يوسف شعث – المدير الإقليم



عمل السيد يوسف لستة أعوام في الخطوط الجوية الفلسطينية؛ أولاً مديراً للتسويق والتخطيط (1997-1999)، ثم مديراً تنفيذياً للشؤون التجارية (1999-2003). تم تعيينه، في عام 2003، مديراً لمشروع محطة الشحن الجوي والذي مول من المفوضية الأوروبية. كما عمل مستشاراً تجارياً لمبادرات استثمارية كبرى في غزة.

الآنسة رهام عودة – مساعدة إدارية



عملت الآنسة رهام مع عدة مؤسسات غير ربحية كمساعدة إدارية. بدأت مهنتها سكرتيرة تنفيذية في المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة، وذلك قبل التحاقها بجمعية الكوادر المهنية الفرائفونية، شبكة المنظمات الأهلية وجمعية أطفال لاجئين العالم.

للاتصال بمجلس الشاحنين الفلسطيني

غزة:

عمارة بنك فلسطين المحدود
الطابق العاشر، مكتب بالترديد
شارع عمر المختار
الرمال - غزة
هاتف: 00970 (8) 2884474
فاكس: 00970 (8) 2833549

الضفة الغربية:

مبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الطابق الثالث
شارع طوكيو
بيتونيا - رام الله
هاتف: 00970 (2) 2976286
فاكس: 00970 (2) 2976287

Email: info@psc.ps Web: www.psc.ps